الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

اقتراح قانون معجل مكرر
يرمي إلى تمديد المهل وتعليق مفاعيل البنود التعاقدية

مادة وحيدة:

أولاً:

خلافاً لأي نص آخر، تُعلّق لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ مفاعيل البنود التعاقدية المتعلقة بالتخلّف عن تسديد القروض بكافة أنواعها، وخاصةً المدعومة، من سكنية وصناعية وزراعية وسياحية وبيئية وتكنولوجيا معلومات، بحيث لا تسري على المقترض أي جزاءات قانونية أو تعاقدية، بما في ذلك أي زيادة على معدل الفائدة بسبب تأخّر أو تعثّر في تسديد قرض أو أي من أقساطه في المهل المحددة قانونياً أو تعاقدياً اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون.

تُعلّق جميع الإجراءات القانونية والقضائية والعقدية التي بوشرت أو اتخذت خلافاً لأحكام هذا البند اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون ، وتتوقف مهلة مرور الزمن المُسقط للحق خلال مدة نفاذه.

ثانياً:

تُمدد لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠، جميع المهل المنصوص عليها في المادة الثانية والعشرين من قانون موازنة العام ٢٠٢٠، كما تمدد لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ مهلة تخفيض الغرامات وزيادات التأخير والفوائد المترتبة على متأخرات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والواردة في المادة ٢٣ من قانون موازنة العام ٢٠٢٠، وفي المادتين ٣٤ و٣٥ من قانون موازنة العام ٢٠٢٠.

ثالثاً:

يُمدد العمل بأحكام القانون رقم ٢٠٢٠/١٦٠ تاريخ ٢٠٢٠/٥/٨ المتعلق بتعليق المهل القانونية والقضائية والعقدية لغاية ٢٠٢١/٦/٣٠ ضمناً، على أن يشمل هذا التعليق المستشفيات الحكومية والخاصة.

رابعاً:

يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بيروت في: ١/١٢/٢٠٢٠

النائب

أمين شرّي

ابراهيم عازار

الأسباب الموجبة

بما أن مفاعيل القانون رقم ١٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩ (قانون تمديد المهل ومنح بعض الإعفاءات من الضرائب والرسوم) والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٣٦ تاريخ ٢٠٢٠/٨/٢٧، تنتهي بتاريخ ٢٠٢١/٢/٢٧،

وبما أن الحكومة قد أعلنت الإغلاق العام في البلاد بسبب جائحة كورونا لعدة مرّات والتي ما زالت مفاعيلها مستمرة لغاية اليوم، الأمر الذي منع الكثير من المواطنين والمؤسسات من الاستفادة من مفاعيل الإعفاءات الواردة في قانون موازنة العام ٢٠٢٠ والممددة بموجب القانون رقم ١٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٨/١٩ المذكور أعلاه،

ومع زيادة تفاقم الأوضاع المالية والاقتصادية في لبنان بعد انفجار المرفأ في ٢٠٢٠/٨/٤ والأضرار البشرية والمادية الهائلة التي نجمت عنه، كان لا بد من وضع هذا القانون لتمديد فترة تعليق المهل وتعليق مفاعيل البنود التعاقدية وإعطاء المواطنين والمؤسسات في لبنان فترة إضافية لالتقاط الأنفاس.

لذلك،

جرى وضع اقتراح القانون المعجل المكرر المرفق على أمل مناقشته وإقراره.